جـــهـــاز الإحـــصـــاء: يعلن عن نتائج دراسة مقارنة حول أنشطة الصناعة 1999 – 2003

تـــراجع عـــدد المؤسسات العاملة في أنشطة الصناعة بنسبة 7% خلال عام 2003 مقارنة بعام 1999، وتراجع التشغيل في هذه المؤسسات بنسبة 18% لنفس الفترة

أصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني دراسة إحصائية مقارنة حول الأنشطة الصناعية خلال الفترة من 1999 – 2003، حيث أظهرت نتائج المسح الصناعي 2003 إلى وجود 13,693 مؤسسة تعمل في الأنشطة الصناعية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة ***(باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967)***، وأن هذه المؤسسات قامت بتشغيل 60,186 مشتغلاً منهم 90.7% ذكور و9.3% إناث، وأن 61.5% من مجموع المشتغلين يعملون بأجر فيما 38.5% يعملون بدون أجر (من أصحاب العمل أو أفراد أسرهم)، وقد تلقى المشتغلون بأجر تعويضات بلغت 134.8 مليون دولار ليبلغ متوسط نصيب العامل بأجر من التعويضات 3,615.6 دولار سنوياً.

وتشير الدراسة أن المؤسسات الصناعية قامت في عام 2003 بتحقيق إنتاج إجمالي بلغت قيمته 1,058.4 مليون دولار موزعة بواقع 91.6% من نشاطها الرئيسي و8.4% جراء ممارسة أنشطة ثانوية، وقد حققت هذه المؤسسات قيمة مضافة بلغت قيمتها 477.0 مليون دولار تمثل ما نسبته 45.1% من إجمالي الإنتاج، كما وقامت المؤسسات الصناعية في عام 2003 بتحقيق استثمارات بلغت قيمتها 8.9 مليون دولار مقابل اهتلاكات وصلت إلى 46.9 مليون دولار وبالتالي فان صافي استثمار هذه المؤسسات كان سالباً بقيمة 38.0 مليون دولار. وقامت المؤسسات الصناعية في ذات العام بتصدير ما قيمته 102.1 مليون دولار وهذا يمثل 9.6% من إجمالي الإنتاج الصناعي.

ولدى مقارنة المؤشرات الرئيسية السابقة مع ما حققته المؤسسات الصناعية من نتائج عام 1999 يتضح أن هناك تراجعاً حدث لكافة تلك المؤشرات، فقد تراجع عدد المؤسسات الصناعية بنسبة 7.0% عما كانت عليه في عام 1999، ورافق التراجع في عدد المؤسسات تراجعاً في عدد المشتغلين بلغت نسبته 18.1%، وحدث التراجع في عدد المشتغلين لكلا الجنسين وللمشتغلين بأجر على وجه الخصوص، فقد تراجع عدد المشتغلين بأجر بنسبة وصلت إلى 27.0%، مما أدى إلى حدوث تراجع في حجم التعويضات حيث تراجعت قيمة التعويضات بنسبة 57.6%، وانخفض متوسط نصيب العامل بأجر من التعويضات ليصل إلى 3,615.6 دولار سنوياً في حين وصل إلى 4,486.7 دولار سنوياً عام 1999.

كذلك سجلت النتائج تراجعاً في حجم الإنتاج الإجمالي بنسبة تصل إلى 42.2%، وتزامن هذا التراجع مع تواصل تراجع أعداد المشتغلين خصوصاً المستخدمين بأجر منهم (عادة يكونون من الفنيين ذوي الخبرة والمهارة في العمل) والتراجع في التكوينات الرأسمالية لهذه المنشآت والذي تراجع بنسبة بلغت 265.6% خلال نفس الفترة.

وعلى مستوى فئات حجم العمالة يغلب على مؤسساتنا أنها صغيرة الحجم إذ أن معظمها يقع ضمن فئة (1-4) مشتغلين (75.1%)، وتشغل ما نسبته 33.8% من إجمالي عدد المشتغلين غالبيتهم (72.4%) من غير مدفوعي الأجر في حين أن 27.6% هم من المشتغلين بأجر، ويبلغ متوسط نصيب العامل بأجر في هذه المؤسسات حوالي 2,909.1 دولار سنوياً، وقامت مؤسسات هذه الفئة بالمساهمة بحوالي 19.2% من إجمالي الإنتاج الصناعي، و9.5% من إجمالي الصادرات الصناعية، الأمر الذي يدلل على اهتمام هذا النوع من المنشآت بخلق فرص العمل لأصحابها على حساب الجوانب الأخرى من العملية الإنتاجية.

أما مؤسسات فئة العمالة الثانية (5-19 مشتغلاً) فتستحوذ على 22.4% من إجمالي عدد المؤسسات الصناعية، وتقوم بتشغيل 40.9% من إجمالي عدد المشتغلين في الأنشطة الصناعية منهم 30.1% من المشتغلين غير مدفوعي الأجر فيما 69.9% يعملون في هذه المؤسسات بأجر، ويصل متوسط نصيب العامل بأجر في مؤسسات هذه الفئة إلى حوالي 3,248.5 دولار سنوياً، وساهمت هذه المؤسسات بما نسبته 36.8% من إجمالي الإنتاج الصناعي، و42.7% من إجمالي الصادرات الصناعية.

وأظهرت الدراسة أن مؤسسات فئة العمالة الثالثة (20 مشتغلاً فأكثر) تمثل ما نسبته 2.5% فقط من إجمالي عدد المؤسسات الصناعية فيما تقوم بتشغيل 25.3% من إجمالي عدد المشتغلين في الأنشطة الصناعية منهم 4.9% من العاملين بدون أجر و95.1% يعملون في هذه المؤسسات بأجر، ويصل متوسط نصيب العامل بأجر في مؤسسات هذه الفئة إلى حوالي 4,327.2 دولار سنوياً، وساهمت هذه المؤسسات بما نسبته 44.0% من إجمالي الإنتاج الصناعي، و47.8% من إجمالي الصادرات الصناعية.

ويتضح من خلال أداء هذه الفئات تركز الإنتاج الصناعي في الفئتين الثانية والثالثة (5 عمال فأكثر) بنسبة تصل إلى 80.9% رغم أنها تمثل فقط ما لا يزيد عن ربع المؤسسات العاملة في أنشطة الصناعة (24.9%)، في حين يتركز معظم تواجد المنشآت الصناعية ضمن فئة المنشآت الصغيرة والتي تشغل اقل من 5 عاملين، حيث يتضح اعتمادها على خلق فرص العمل لاصحابها أو أفراد الأسرة خاصة وان النسبة الأعظم من العاملين فيها من غير مدفوعي الأجر.